الاقتصاد السياسي لدولة الريع النفطي العربية ما بعد الصدمة: تحليل أولي

The Political Economy of the Arab Oil Rentier State after the Shock: A Preliminary Analysis

رابح زغوني

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/21 تاريخ القبول: 2022/06/05 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تقديم تحليل أولي للآثار المزدوجة التأثير اقتصادياً وسياسياً على دولة الريع النفطي العربية بسبب صدمة انخفاض الأسعار منذ سنة 2014. ويناقش تحديداً مدى قابلية أن يدفع تراجع إيرادات الفوائض النفطية إلى تغيير نموذج الاقتصاد السياسي لتلك الدول القائم على ثنائية الريع الاقتصادي والأحادية السياسية، على افتراض اقتران التنمية الاقتصادية ومن ثمة الاستقرار السياسي في دولة الريع بفوائض النفط في المقام الأول. وقد توصل المقال إلى النتيجة التي مؤداها أن تراجع قدرة الحكومات على توزيع مزايا الريع الاقتصادي يمكن أن يمثل دافعاً حقيقياً للتعجيل بالإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، ولفتح مجال النقاش حول الإصلاح السياسي أيضا.

كلمات مفتاحية: الريع، فوائض النفط، المرض الهولندي، النمو الاقتصادي ، الإصلاح السياسي

Abstract:

This article aims to provide a preliminary reading of the dual effects of economic and political impact on the Arab oil rentier state due to the shock of low prices. And it discusses the extent to which the decline in oil surplus revenues may lead to a change in the political economy model of those countries, assuming that economic development, and hence political stability, is basically associated with surplus oil revenues. The article concludes that the decline in the ability of governments to distribute the benefits of economic rent can represent a real motive for accelerating economic and political reforms.

Keywords: Rent, Oil Surpluses, Dutch Disease, Growth, Political Reform

المؤلف المرسل: رابح زغوني، **الإيميل**: zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

مقدمة:

لقد ارتكزت محاولات إعطاء مفهوم لدولة الريع على التأثير المتولد عن إيرادات النفط على التنمية الاقتصادية من جهة، وعلى طبيعة الدولة وطبيعة العلاقة دولة–مجتمع من جهة أخرى. لذا غالباً ما تم وضع نظرية دولة الريع ضمن حيز مشترك يجمع بين اختصاصي الاقتصاد والسياسة بوصفها مقاربة بحتة للاقتصاد السياسي. في العالم العربي تمثل دولة الريع النفطي نموذجاً واضحاً لهذا التداخل؛ فالنفط يُعدّ أحد المحددات الرئيسية في السياسات العامة لأهم الدول العربية المصدرة للنفط، فلا تُعدّ الفوائض النفطية أمراً مهماً فقط لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في تلك الدول، بل لكونها أحد العوامل الأساسية لتحصيل الشرعية السياسية لأنظمة الحكم فيها؛ إذ تساعد الأنظمة الريعية على تحصيل الشرعية السياسية لحكمها وتعزيز سلطتها وتقويض تهديدات الخصوم السياسيين. وعلى أساس من ذلك، يبدو الارتباط واضحاً بين الأبعاد السياسية والاقتصادية لموضوع أسعار النفط في الدول النفطية العربية.

في دول الريع العربية تظهر ملامح الأزمة الاقتصادية بوضوح وبشكل سريع ومباشر عقب أي انخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية، فتراجع الإيرادات المالية المتأتية عن صادرات النفط تترتب عنها نتائج سريعة في المؤشرات الكلية للاقتصاد، مثل العجز في ميزان المدفوعات وتدني معدلات النمو وحتى المديونية الخارجية، بما يُكره الحكومات على تبني سياسات انكماش اقتصادي فورية كاستجابة سريعة. وسياسياً، من شأن ذلك أن يؤدي إلى مخاطر تلاشي الرضا الاقتصادي للمواطنين، وهو أخطر تحدي أمام العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الاقتصاديات الريعية. وفي أعقاب صدمة 2014 النفطية الناجمة عن التدهور السريع والمفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمية، كيف تظهر الآثار الأولية لتراجع مداخيل النفط على سياسات دولة الريع النفطي العربية وهل تكفي للدفع باتجاه تغيير نموذجها للاقتصاد السياسي؟ تنبني هذه الدراسة على فرضية أساسية مؤداها أن النتائج الاقتصادية الوخيمة على المستوى المعيشي لمجتمعات هذه الدول، وبشكل مفارق، يمكن أن تمثل دافعاً للتعجيل بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

تكمن أهمية الدراسة في مقاربتها لأزمة تراجع مداخيل النفط في دولة الريع العربية من زاوية الاقتصاد السياسي، في محاولة لفهم آليات عمل النظام السياسي في دولة الريع العربية. وتهدف إلى تبيان حجم ارتباط الاقتصاد والسياسة في دول الريع العربية بالفوائض المالية الضخمة المترتبة عن صادرات النفط، مترجمة في أعراض المرض الهولندي على اقتصادياتها وأعراض الاستبداد على سياساتها. مع السعي لإظهار النتائج الاقتصادية الوخيمة على دول الريع العربية بانهيار أسعار النفط، ومناقشة الآثار السياسية المتوقعة

على الأنظمة الريعية بتراجع شرعية الريع النفطي ومدى قابلية تحول التراجع الاقتصادي كحافز للتنويع الاقتصادي والشرعية الديمقراطية.

بالاعتماد على طروحات "نظرية دولة الريع"، توظف الدراسة مقاربة الاقتصاد السياسي لمناقشة أثار تراجع مداخيل الفوائض النفطية على دولة الريع العربية، وفي ذلك يأخذ منهج الدراسة الطابع الوصفي في استكشاف واقع الاقتصاديات النفطية العربية الخاضعة للنفط وكيف تتأثر بتراجع الإنتاج والأسعار، ويرتقي إلى مستوي التحليل بمناقشة الانعكاسات الاقتصادية والسياسية لهذا التراجع عليها.

. اقتصاديات الريع النفطي وأعراض المرض الهولندي:

إذا كان المعنى الاقتصادي للريع هو الحصول على إيرادات دون سعي أو عمل، فإن ظاهرة الريع ظاهرة عامة لا يختص بها اقتصاد دون آخر، فبالضرورة توجد ضمن كل اقتصاد وطني عناصر ريعية قد يكون مصدرها داخلياً مصدره ريوع السيادة والخدمات والتراخيص، أو خارجياً مصدره الطبيعة كالنفط والغاز. غير أن الاختلاف ما بين الاقتصاديات الوطنية يقع في درجة الاعتماد على العناصر الريعية، وبهذا الشأن يؤكد خبراء الاقتصاد أنه حينما تكون الغلبة للمداخيل الريعية غير الإنتاجية بنسبة تتجاوز 50%من إجمالي الناتج المحلي، يمكن الحديث حينها عن اقتصاد ريعي (ياسر، 2013، ص. 4)

وتُعرَّف الدولة الريعية النفطية من خلال ثلاثة خصائص: أولا، إيرادات النفط تدفع للحكومات في شكل ريع، بمعنى أن العلاقة ما بين سعر الإنتاج وسعر السوق ضعيفة لأن النفط سلعة خام. ثانيا، إيرادات النفط تتحدد في الخارج من خلال آلية العرض والطلب في السوق العالمية. ثالثا، مداخيل النفط أو ما يسمى بفوائض صادرات النفط تتراكم مباشرة لدى الدولة (Altunisik, 2014, p. 78)

تمثل فوائض صادرات النفط أحد أهم أشكال الريع الشائعة، وهي تمثل الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساساً، وبين مجمل الواردات كأرصدة متراكمة تتحصل عليها الدولة. أو هي تعبير عن الفارق الايجابي لميزان المدفوعات الذي تعجز القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عن استغلاله في أنشطة استثمارية منتجة، مماً يجعله يتراكم سنة بعد أخرى. ويمتاز رأسمال فوائض النفط بخاصتين اثنتين: أولهما، أنه رأسمال ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج المستمر لسلعة متكررة وإنما عن اهتلاك مورد طبيعي. وثانيها، أنه رأسمال غير قابل بطبيعته للتعويض؛ لأنه ناتج عن تصدير ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي (مقيليد، 2008، ص. 54)

إن اقتصاديات النفط الريعية هي اقتصاديات تعتمد على الاستخراج والتوزيع، دون العمل على تحويل الموارد الطبيعية الخام إلى أصول يتولد منها نمو قابل للاستمرار على المدى البعيد، بدلاً من أن تعتمد على العمل والإنتاج وتنويع الأنشطة والصادرات. لذلك، وبدلاً من أن تحض اقتصاديات هذه الدول بالأفضلية فيما يتعلق بعملية التنمية، فإن معدلات نمو ناتجها المحلي الإجمالي غالباً ما يأتي أدنى مما هي عليه في الدول التي يقل نصيبها من تلك الموارد، حيث توجد في هذه الدول ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد "المرض الهولندي" Deutch Disease.

تطلق تسمية "المرض الهولندي" أو"العلة الهولندية" على كل اقتصاد يمتلك ثروة طبيعية (نفط أو ثروة طبيعية أخرى) ذات نمو سريع ومردود مالي ريعي كبير. وكظاهرة اقتصادية، فإن أعراض هذا المرض أول ما ظهرت شملت اقتصاديات بعض الدول الصناعية بعد اكتشافها لموارد طبيعية، وبالخصوص هولندا كدولة مصدرة للغاز الطبيعي، وقد استطاعت تلك الصادرات أن تجعلها بمنأى عن الصدمة البترولية سنة 1973 بما وفر لها الغاز من عائدات استطاعت أن تلبي بها احتياجاتها من الواردات البترولية، فبدت وضعيتها الاقتصادية قوية نسبياً، غير أن تفضيلها لعملتها القوية أضر بقطاعها الصناعي في النهاية. وهذه الظاهرة هي ذاتها التي مست الكثير من الدول النامية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تملك قطاعاً زراعياً وقاعدة صناعية متطورة نسبيا أو قابلة للتطور مستقبلاً. وتثبت شواهد تجارب التنمية في الدول النامية المصدرة للنفط أن النمو السريع لقطاع المحروقات كان له أثر غير محفز لنمو قطاع الزراعة والصناعة؛ لأن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية، وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة النفط القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع. ومن جهة أخرى، فإن ما توفره عائدات النفط من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية مناسبة، تفرض منافسة غير متوازنة على السلع المنتجة محليا بما يؤدي إلى بداية انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، فالتخلي التدريجي عنهما (مقيليد، 2008، ص. ص. 75.74)

فالمرض الهولندي هو مرض يعكس العلاقة الظاهرة بين ازدهار النمو الاقتصادي بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية والزراعة، فالتدفق المفاجئ والسريع لمداخيل النفط يُنظر لها على أنها عامل مشوه للاقتصاد لأنه يخلق نمط من التنمية معتمد على الخارج، وسبب ذلك عدم الارتباط ما بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى، فصناعة النفط لا تدمج مدخلات القطاعات

الأخرى من الزراعة والصناعة وبالتالي لا تصبح منتجة، وفي مقابل ذلك ينشأ قطاع خدمات مصطنع ومضخم.(Altunisik, 2014, p. 77)

. الخضوع للنفط في اقتصادات وسياسات دولة الريع العربية:

تجادل الباحثة روث فورست بأن الدولة الريعية ليست تلك الدولة التي تعتمد على الإيرادات القادمة من النفط كريع خارجي فحسب، بل أن اقتصادها يعتمد على مصدر وحيد للدخل بدلاً من الاعتماد على قاعدة التنويع الاقتصادي، ويصاحب ذلك الاعتماد اندماج متزايد في السوق الرأسمالية العالمية عبر تكوين تحالف طبقي مصلحي بين القوى الاجتماعية المحلية والخارج يؤدي لربط الاقتصاد الوطني ذو النزعة الخدمية بالسوق الرأسمالية العالمية (البعجة، 2006، ص. 516).

في حقيقة الأمر، فإن استمرار ارتباط اقتصاديات النفط العربية بقطبية الريع البترولي يمثل فخًّا مزدوجا لناحيتين: على المستوى الداخلي؛ يضعف أهمية الجهد المنتج ويهون من الحاجة للإنتاج المحلي أمام سهولة استيراد نفس المنتج الأجنبي، وهذا بفضل توفر الموارد المالية الناتجة عن إيرادات صادرات المحروقات. فالريع كثيرا ما يدفع نحو الحلول السهلة والمؤقتة، مع تجنب القيام بإصلاحات هيكلية. وعلى المستوى الخارجي؛ فإن ارتباط مداخيل العملة الصعبة شبه كليا بالمحروقات تجعل الاقتصاد الريعي تابعا لتقلبات المتغيرات الخارجية خاصة في ظروف الأزمة المالية والاقتصادية، كالتبعية لتقلبات أسعار البترول التي تتقرر في الأسواق الدولية التي لا تملك السيطرة عليها، والتبعية لتقلبات أسعار الدولار الأمريكي (بن حسين، 2008، ص. 24) ؛ فالولايات المتحدة كانت قد مارست ضغوطا على دول الخليج من أجل إيداع عائدات نفطها بالدولار الأمريكي، وهكذا وجدت الدول المستوردة نفسها مساهمة لدى البنوك الأمريكية بقيمة العشر عند شراء كل برميل نفط خام (حقي، 2011، ص. 9). بالإضافة لتبعية الواردات الأساسية (مواد غذائية، أدوية، تكنولوجية، تجهيزات إنتاجية ....)

إنه من الخطأ النظر إلى حجم إيرادات الدول النفطية من صادرات النفط كأرقام مطلقة؛ لأن الأرقام المطلقة لا تعكس الزيادة الحقيقية وإنما ينبغي أن ينظر إليها من حيث قوتها الشرائية. وبهذا الصدد، فإن ما تحصل عليه الدول النفطية من إيرادات مالية مقابل تصديرها النفط ما فتئ يتناقص بشكل مستمر، من جهة بسبب عاملي التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي المعتمد في تجارة النفط. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع متوسط الدخل الفردي لم يحفز الطلب على المنتج المحلي، بل إنه توجه في الغالب لزيادة

الاستهلاك من المواد المستوردة الكمالية والأساسية على السواء، وهو بذلك طلب موجه نحو الخارج ويخدم اقتصاديات الدول الموردة أكثر من خدمته لاقتصاديات الريع العربية. والحال هكذا، فإن الاحتياطات الكبيرة من الصرف المتأتية من تصدير المحروقات للدول المستهلكة تصبح هدفاً للدول الصناعية، إذ تعمل على استقطابها بأساليب مختلفة لاستعادة التدفقات المالية التي دفعتها في فاتورة استيراد الطاقة، وهي الآلية المعروفة بعملية تدوير العائدات النفطية، وتأخذ أشكالا عدة منها (مقيليد، 2008، ص.ص. 57-60):

أ- تحويل الفوائض المتراكمة مباشرة لاستثمارها في الدول الصناعية (أي من المحيط نحو المركز)، حيث يتم استقطاب فوائض التدفقات المالية التي لم تستطع اقتصاديات الدول النفطية استيعابها من أجل توظيفها لدى الهيئات المالية العالمية؛

ب- زيادة واردات الدول النفطية من السلع الاستهلاكية، فحين تلجأ هذه الدول إلى توفير السلع للمواطنين لغرض تحسين مستواهم المعيشي عبر زيادة استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية كنوع من إعادة توزيع الدخل، لا بد من الانتباه بأن هذه الواردات آتية أساساً من الدول الصناعية كسلع استهلاك رأسمالية أو غذائية (وأحيانا عسكرية)، وبذلك تستعيد الدول الصناعية الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط، وهي من أهم وسائل تدوير العائدات، إذ غالبا ما يلاحظ تزايد الواردات بشكل مطرد مع زيادة الفوائض النفطية؛

ج- يمكن أن يتم تدوير الأموال آليا أيضا بسبب الانخفاض في أسعار الصرف بين قيمة الصادرات النفطية المقومة بالدولار وبين قيمة الواردات القادمة من منطقة خارج الدولار.

في الحقيقة، فقد أدى الاعتماد على النفط كمحرك للتنمية لنتائج مضلِّلة، فارتفعت معدلات النمو دون أن تتحقق التنمية الحقيقية. فإذا اعتبرنا النمو نوعاً من التطور والتحول التدريجي الكمي والذي يمثل الزيادة الثابتة التي تحدث في جانب معين، فلا بد من الاعتراف بأن المؤشرات الاقتصادية كنمو الدخل القومي ودخل الفرد والتحكم في التضخم قد تحسنت فعلاً، لكن التنمية الاقتصادية الشاملة التي تفرز التغيير الاجتماعي المجتمع والسياسي فلا تزال بعيدة المنال؛ لأن نمو الناتج القومي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد لا يعني دائما زيادة في الرفاه الاجتماعي وتحسن مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع (مقيليد، 2008، ص.ص.87-88)

وحيث العلاقة بين الدولة وشركاتها النفطية علاقة عضوية، فإن دولة الريع لا تصبح متحكمة فقط في القطاع النفطي، بل في كل قطاعات الاقتصاد المرتبطة عضويا بقطاع النفط. وحينها فقط ينتقل تأثير الريع من مجاله الاقتصادي الأصلي المنشأ إلى مجال السياسة والسلطة الأوسع. ففوائض صادرات النفط المتراكمة تمنح حكومات الريع العربية حرية تجميع الإيرادات ثم توزيعها عن طريق الإنفاق العام، ليتحول رهان الحكومات من السعي نحو تحقيق التنمية نحو التحكم في الرقابة على الريع وفي كيفية توزيعه (بن حسين، 2008، ص. 21)

إن تحصيل إيرادات الريع المتراكمة يكون مباشرة لدى الدولة، فدور الدولة في الاقتصاد الريعي غالباً ما يأتي مركزياً في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، وهذا هو ما يعطي للدولة امتياز توزيع الريع على الشعب. إن دولة الريع لا تكتفي بتوفير السلع والخدمات للشعب ولكنها أيضا أهم مصدر للوظيفة، كما أن حكوماتها لا تفرض الضرائب أو تفرض ضرائب ضئيلة، ولهذا يشار لها بالدولة الموزعة Distributive States أو دولة المخصصات (Altunisik, 2014, Allocation States p. 77). وتعتمد الدول الريعية على آلية التوزيع لإعادة تخصيص مداخيل الريع على الأفراد في المجتمع من خلال عملية الإنفاق الحكومي الذي يتوزع على ثلاث أبواب (حافظ، 2006، ص.ص 409-410):

أ- الإنفاق الرأسمالي: الذي يتضمن كل أوجه الإنفاق على العمل والمواد الأزمة لإنتاج السلع والخدمات التي توفر للمواطنين مثل مشاريع الأشغال العامة؛

ب- التعويضات العامة: وهي مجموع الأرصدة المالية التي تخصصها الدولة من ميزانيتها العامة على شكل فوائد الدين العام، الضمان الاجتماعي، الدعم التمويني، تعويضات استملاك الدولة للأراضي؛

ج-الاستهلاك العام: عبر توفير الخدمات الصحية والتربوية وشبكة الحماية الاجتماعية، وتوفير السلع الواسعة الاستهلاك بأسعار مدعمة أو رمزية والتي من شأنها التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية.

ليس غريباً أن تساعد هذه السياسة الاقتصادية التوزيعية للريع أنظمة الريع العربية على تحصيل الشرعية السياسية لحكمها وتعزيز سلطتها، مع تقويض تهديدات الخصوم السياسيين والمجموعات الاجتماعية المناوئة في مقابل تحصيل ولاء المجموعات الأخرى. الأمر الذي دفع إلى اعتماد معظم هذه الدول على مركزية التخطيط والتنفيذ لمشاريعها التنموية تحت ذرائع متعددة، أهمها أن الواحدية السياسة

والمركزية في اتخاذ القرار هي الطريقة الأقدر على توفير متطلبات العملية التنموية مثل إقامة الوحدة الوطنية وتجاوز أزمة التكامل وأزمة تعدد الولاءات المجتمعية (فياض والجاسور، 2002، ص. 78)

لقد جاء طبيعيا أن تكون الدول الريعية مهيأة أكثر من غيرها للتسلط وعصيَّة على الانتقال الديمقراطي؛ فقلة الضرائب من الناحية الاقتصادية يعني بالضرورة قلة المشاركة السياسية من الناحية السياسية، فمادامت للدولة الريعية القدرة التمويلية لتأسيس وتكريس شرعية النظام من خلال سياسات توزيع الريع، فإن النتيجة هي بالضرورة اختلال العقد الاجتماعي بين النظام والمجتمع لصالح الطرف الأول، فقدرات النظام على المساومة تفرز قبولاً للمجتمع بالنظام في مقابل حصول الأخير على مزايا الريع (Altunişik, 2014, p.p .79-80).

على أساس من ذلك، يمثل الاستبداد السياسي -بتفاوت درجاته- أهم السمات المشتركة لمختلف أنظمة الريع العربية على اختلاف توجهاتها وتركيبها البنيوي، سواء على مستوى المؤسسات أو الممارسات، فمن خلال المزاوجة بين السياسة والاقتصاد احتكرت هذه الأنظمة مصادر القوة والنفوذ، واستطاعت بناء الولاء السياسي للنظام لا على أسس دستورية بل على أسس ريعي، وكانت النتيجة غالباً نظاما غير ديمقراطي يتخذ شكل العصرية بواجهات حديثة (بشارة، 2012، ص. 29). فعلى الرغم من التوفر الشكلي للمؤسسات السياسية في الدول العربية، فإن التفاعل بين أركان النظام السياسي، يتسم بعدد من السمات والخصائص المشتركة (عبد اللطيف وآخرون، 2012، ص. 1):

- طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وطغيان دور الحاكم على السلطة التنفيذية؛
- التجاوز المستمر للقانون من السلطات المختلفة وضعف المؤسسة القضائية؛
- ضعف تمثيل القوى السياسية في بنية المؤسسات السياسية.

. صدمة 2014: تغير خريطة الطاقة وانهيار أسعار النفط:

منذ العقدين الأخيرين للقرن الماضي، أخذ تداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، والتكنولوجية والبيئية إلى بداية تغير الخريطة التقليدية للطاقة. لقد أدت تلك العوامل تدريجياً إلي وقوع تأثيرات في علاقات وديناميكيات سوق الطاقة عالمياً، ومعها تم من جديد إحياء أطروحة قرب نضوب النفط أو الوصول لقمة إنتاجه والتي تعرف بـ"نظرية ذروة النفط" Theory Oil Peak ؛ التي قدمها أول مرة الباحث كينج هوبرت trebbuH gniK في عام 6591، وتعني توقف مخرجات النفط الاحفوري عن الزيادة ليبدأ معها إنتاج النفط بالتراجع تدريجيا)efearG, 9002, p. 1(. فطبقاً

لتقديرات العديد من تحليلات المختصين فإن الذروة التي سيبلغها إنتاج النفط العالمي سوف تحدث في غضون العقود ما بين 0002 و0302)yhpruM & llaH, 1102, p. 85(.

إن التوجه الأمريكي المتسارع نحو الاستثمار في بدائل الطاقة التقليدية وخاصة النفط الصخري، يدفع نحو التفكير الجدي في مصداقية تلك النظرية للتحضير لمستقبل ما بعد النفط. بحيث يرتبط أبرز عامل جديد في خريطة الطاقة العالمية الجديدة بسياسة الولايات المتحدة الطاقوية الجديدة كأهم مستوردي النفط في العالم. لقد أدت تقلبات أسعار النفط والابتكارات التقنية ودخول دول جديدة إلى سوق النفط، بالإضافة إلى زيادة الحساسية لخيارات السياسات البيئية، إلى تغيير وجه النقاشات الدائرة حول أمن الطاقة في الولايات المتحدة خلال الثلاث عقود الأخيرة، فالولايات المتحدة التي كانت أكثر دول العالم استهلاكا واستيرادا للنفط من دول الشرق الأوسط العربية، أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر أكثر حساسية لتحقيق أمنها الطاقوي بالاعتماد على دول الخليج خاصة، لذا فهي قد سعت إلى تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط بنسبة تصل إلى 57 % بحلول العام 5202 عبر استغلال التطورات الهائلة في تكنولوجيا الطاقات البديلة (علوي، 6102، sptth://:KmCpY53/yl.tib). واليوم، وبشكل متزايد، يحصل هناك ارتفاع في معدل إنتاج النفط الأمريكي بحيث أصبحت الولايات المتحدة تنتج نسبة أكبر من نفطها الخاص وتستهلك نسبة أقل نسبيا خاصة بفضل ثورة الوقود الصخري (كلاوسون وهندرسون، 6102، sptth://:FCoO773/yl.tib).

إن الولايات المتحدة، كأكبر قوة اقتصادية في العالم، كانت خلال العقود السبعة الأخيرة أكثر دول العالم استهلاكا واستيرادا لنفط الشرق الأوسط. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، احتلت دول الشرق الأوسط خاصة الخليجية منها مكانة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة في تأمين إمداداتها، لكن إستراتيجية الاستقلالية والتنويع التي حملها برنامج الأمن القومي للرئيس بوش الابن وضعت كهدف التقليل التدريجي لاعتمادها على نفط الشرق الأوسط. وفعلا في سنة 2012، كان استهلاك الولايات المتحدة من النفط يساوي نحو 21٪ تقريبا من إنتاجه العالمي، مع ارتفاع مستوي الإنتاج المحلي الأمريكي من الطاقة بنحو 30٪ مقارنة بعام 2008. كما أنتجت الولايات المتحدة نحو 95٪ من إجمالي استهلاكها من الغاز الطبيعي واستوردت الباقي من كندا، أي أنها لم تضطر للذهاب إلي خارج أمريكا الشمالية للحصول علي أي احتياجات من الغاز الطبيعي. وهكذا أضحت الولايات المتحدة تتجه إلي تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال

الطاقة، وحين يتحقق ذلك، ستكون له بالتأكيد انعكاسات مهمة علي مستقبل خريطة أمن الطاقة (علوي، 2016، https://bit.ly/35YpCmK).

عملياً، بدأت أعراض تراجع أهمية النفط الاحفوري في السوق العالمية للطاقة مع أواخر سنة 2014، حين تراجعت أسعار النفط وتدهورت قيمته بشكل قياسي ؛ ففي أقل من عام ونصف انخفض سعر برميل النفط بما يعادل 75%؛ أي من 110 دولارا للبرميل إلى أقل من 27 دولارا (الهملان، 2016 ، https://bit.ly/2soHI3E). فنتيجة لتزايد العرض بسرعة أكبر من الطلب حصلت تخمة في سوق النفط بنحو مليوني برميل تقريباً، ولم تقم منظمة أوبك هذه المرة بخفض إنتاجها، بل اتخذت قرارا مفاجئا في اجتماعها في نوفمبر 2014 بعدم التخفيض، وبسبب ذلك بلغت خسائر الدول المصدرة ومنها الدول العربية –التي تمثّل صادراتها من النفط نحو 70إلى 90 %من إيراداتها الخارجية– حجما هائلا.

إن صدمة انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 لم يضاهيها في القيمة سوى انخفاض سنة 1986 الذي استمر زهاء 15 سنة. والحقيقة، أن أسباباً تقنية واقتصادية اجتمعت لتفسير لهذا التراجع، أولها تطوير مصادر النفط الأخرى من نفط وغاز صخريين وبخاصة في أميركا التي زاد إنتاجها من 5 إلى 9 ملايين برميل في اليوم. ثانيها، وجود تخمة في سوق النفط بسبب ارتفاع كفاءة استخدام النفط ومعاودة إنتاج العراق وليبيا وتزايد إنتاج النفط الصخري. وثالثها، أن الطلب على النفط كان ينمو بوتيرة بطيئة في ظل أوضاع اقتصادية هشة في الكثير من البلدان المستوردة الرئيسة مثل بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان، بالإضافة لتراجع معدلات النموّ في الصين والهند. ومن أجل تلك الأسباب كان منطقياً أن تنخفض أسعار النفط في السوق العالمية، لتترك بذلك أثارا سلبية على موازين مدفوعات دول الريع النفطي العربية التي تضخّمت خلال العقد الماضي بعد أن تجاوزت الأسعار الـ 100 دولار للبرميل.

أي اقتصاد سياسي لدولة الريع النفطي العربية بعد الصدمة:

تظهر ملامح الأزمة الاقتصادية لدول الريع النفطي بوضوح وبشكل سريع ومباشر عقب أي انخفاض في أسعار الطاقة في السوق العالمية، ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات مثل العجز في ميزان المدفوعات، تدني معدلات النمو والمديونية الخارجية لاحقاً. فبتراجع الإيرادات المالية المتأتية عن الريع، تجد

حكومات الدول الريعية نفسها مجبرة على تبني دورة جديدة من حزمة إجراءات معتادة: فرض رسوم إضافية على بعض السلع والخدمات، رفع الدعم عن بعض المواد الاستهلاكية كالبنزين، زيادة الرسوم والضرائب المستحقة للدولة والتخفيف من أعباء التوظيف. وهي الإجراءات الانكماشية التي سارعت حكومات الريع في الدول العربية إلى مباشرتها في أعقاب التدهور السريع والمفاجئ لأسعار النفط منذ أواخر 2014.

غير أن أغلب الاقتصاديين توقعوا أن الإجراءات التي وضعتها أكثر دول الريع العربية لن تحل الأزمة بشكل نهائي وإنما ستمنحها بضع سنوات إضافية للصمود أمام أسعار النفط المتدنية، بل أن مثل هذه الإجراءات سوف تسبب ضعفاً في النمو الاقتصادي مما يحدث انكماشا للاقتصاد، نتيجة خفض تمويل المشاريع المحلية الكبرى كمشاريع البنية التحتية، وما يترتب عليه من خسائر كبيره للقطاع الخاص قد تتسبب بتسريح عدد كبير من الموظفين وارتفاع معدل البطالة وزيادة العبء على القطاع الحكومي. وفي حال فشلت هذه الدول في سياسة تنويع مصادر الدخل، فإنها ستضطر إلى السحب من احتياطياتها المالية حتى استنزفها في الأعوام المقبلة، وقد يجعلها مضطرة إلى الاقتراض وبفوائد مرتفعة نسبياً حتى لا تتعرض تلك الحكومات إلى العجز وربما الإفلاس (الهملان، 2016 ، https://bit.ly/2soHI3E).

بحسب توقعات خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، فإنه وخلال المديين المتوسط والقريب ستتأثر الدول الريعية المصدرة للنفط بشكل مباشر بسبب هذا التراجع للأسعار، وسيمس ذلك مستوى الرفاه، وكذا برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن تراجع فوائضها المالية وأسعار صرف عملاتها سيدفعها آنياً لمراجعة بعض سياساتها وخاصة ما تعلق بسياسات الدعم التي تكلفها مبالغ طائلة، كما يجبرها أيضا إلى السحب من الاحتياطي العام لسد العجز في موازنتها السنوية لمواجهة هذا التحدي. أمّا على المدى الطويل، فهي مجبرة على التفكير في إستراتيجية لتنويع اقتصادياتها.

يرى الخبير الاقتصادي "خالد الشاطر" أنّ تأثير انخفاض الأسعار سوف يخلق وضعا اقتصاديا صعبا للدول العربية المصدرة للنفط؛ ستظهر أولى تبعاته على موازناتها العامة؛ لأن النسبة الأكبر من إيراداتها تأتي من صادرات النفط، وحتى القطاعات غير النفطية تعتمد على النفط وإيراداته. وتأثير ذلك سيمس مباشرة السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) لهذه الدول –غير المتوازنة أصلا–؛ لأن الإنفاق الحكومي في دول الريع العربية يتأثّر بسرعة كبيرة بتقلبات الأسعار؛ فعندما تكون أسعار البترول مرتفعة (في أيام الرخاء) يتمّ

الإنفاق بصورة مبالغ فيها، وحين تنخفض الأسعار يقلّ الإنفاق. وفي مقابل ذلك، لا يوجد لدى أغلب هذه الدول سياسة مالية أو سياسة نقدية، ولا ضرائب ولا تحريك لسعر الفائدة وسعر الصرف، وعملاتها الوطنية مرتبطة بالدولار الأميركي (الخاطر ، 2015، ص. 17)

يؤكد خبراء البنك الدولي أنه إذا تم اللجوء إلى الاحتياطيات المالية لسد العجز في الموازنة السنوية دون إجراء إصلاحات فعالة، فسيتم استنزاف احتياطياتها بأقل من خمس سنوات في بعض دول الخليج، وحتى أقل من ذلك بكثير في دولة مثل الجزائر. لذلك فإن دول الريع النفطي العربية ستكون مجبرة على خيار الانكماش الاقتصادي أو سياسة التقشف، بهدف التقليل من حدة الأزمة. وبالفعل أقرت بعض دول الريع العربية كالجزائر حزمة من الإجراءات الاقتصادية، أهمها ترشيد الإنفاق العام وتنويع مصادر الدخل، ويتمثل خفض الإنفاق في رفع الدعم عن بعض السلع والخدمات الأساسية أهمها المحروقات والكهرباء ، إضافة إلى دراسة فرض ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات وفرض ضرائب على أرباح الشركات، وتشريع قوانين اقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي بالداخل. كما أبدت بعض الدول نيتها في إصدار سندات حكومية وكذلك دراسة بيع أسهم من شركاتها الوطنية (الهملان، 2016، https://bit.ly/2soHI3E).

في الجانب السياسي لدول الريع العربية، إذ يغلب الطابع الريعي على طرق الإنتاج وأساليب الإنفاق، فإن السلطة السياسية القائمة تحتكر استغلال الموارد الطبيعية مقابل توفير وظائف وخدمات اجتماعية ومكافآت مالية في نظام غير ضريبي، وهو ما يعني شراء الشرعية السياسية وكسب الولاء الشعبي عن طريق الإنفاق العام. غير أن طبيعة الإجراءات الاقتصادية الانكماشية المرتبطة بتراجع إنتاج النفط وقيمته، حتى وإن كانت سوف تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني لهذه الدول، فإنها قد تحمل أيضاً انعكاسات ايجابية على شكل سياستها الداخلية وطبيعة مشروعها المجتمعي. فمن المرجح أن تؤدي الإجراءات الانكماشية على المديين المتوسط والبعيد إلى تلاشي الرضا الاقتصادي للمواطنين وبالتالي زعزعة العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الاقتصاديات الريعية، بما يشكل تهديدا جدياً للأمن الاجتماعي يمكن تفسيره بعدم توفر شروط استمرارية الوفاق المقترنة أساسا بتوفر حد أدنى ومستدام من الرخاء الاقتصادي وبذلك يتشكل دوريا وضع يمكن تسميته بالوضع الثوري (الريس، 2012، ص. 13)، ولا شك في أن استمرار هذا الوضع هو ما سيقوِّض فعالية السياسات الريعية ويجعل الحكومات المحلية تبحث عن شرعية سياسية ومجتمعية غير شرعية الريع.

إنه وبسبب الأزمة النفطية، والتراجع النسبي لدول الريع العربي عن توزيع الريع عبر سياسة الإنفاق، فإن تساؤلات جوهرية تطرح حول مستقبل الشرعية السياسية الريعية بهذه الدول وأهمية السعي نحو إصلاحات سياسية حقيقية، تشمل ضرورة مشاركة المواطنين السلطة السياسية في اتخاذ قرارات مصيرية تحدد مستقبل هذه الشعوب بالدرجة الأولى، وهو ما يفرض أهمية مشاركة المواطنين باختيار البدائل الاقتصادية الأنسب للدولة، وذلك بدءا من توحيد الخطاب السياسي نحو مناقشة ضرورة التحول الديمقراطي، وكذلك إيجاد أساليب فعالة لتنظيم العمل السياسي (الهملان،2016، https://bit.ly/2soHI3E).

خاتمة:

غالبا ما ارتبط الاستقرار السياسي في دولة الريع النفطي العربية على التفاعل ما بين العوامل الاقتصادية والسياسية، وقد جاء النفط عاملا محدداً لهذه الرابطة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي. لقد منحت فوائض النفط المتراكمة فرصة للأنظمة السياسية في هذه الدول لممارسة سياسة اقتصادية قائمة على توزيع الريع من خلال التوظيف العام، مزايا الخدمات الاجتماعية، التعويضات، القروض، وحتى تقديم مكافئات مادية سنوية من مداخيل النفط. وسياسيا، ساعد الرخاء الاقتصادي الناتج عن الريع على خلق نموذج لشرعية ريعية رهينة لمستوى إنتاج وأسعار النفط، ما ساعد هذه الأنظمة على تحصيل شرعية سياسية ناقصة لحكمها وتعزيز سلطتها، مع تقويض فرص المعارضة في المطالبة بالإصلاح السياسي. لذا فإن تراجع مداخيل النفط بسبب انخفاض أسعاره من شأنه أن يحمل تأثيرا مباشراً وآنياً على نموذج الاقتصاد السياسي التاريخي لدولة الريع النفطي العربية. وهذه النتيجة النهائية للدراسة يمكن تفصيل جزئياتها في ما يلي من نتائج فرعية:

– عطفاً على درجة مركزية النفط في اقتصاديات وسياسات العالية جدا في أغلب دول الريع العربية، فإن احتمال تأثير استمرار انخفاض الفوائض النفطية على الاقتصاد الوطني والنظام السياسي لتلك الدول لا بد أن يكون مباشراً وسريعاً بتفاوت.

– إنه وبالنظر لاقتران التنمية الاقتصادية ومن ثمة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة الريعية العربية بفوائض المداخيل النفطية في المقام الأول، وهي المرتبطة بكمية وقيمة إنتاج وتسعير النفط، فإن ثنائية هذا

الاستقرار معرضة دورياً لعوائق وأزمات متكررة من شأنها تهديد العقد الاجتماعي غير الرسمي بين الدولة والمجتمع؛

– تظهر شواهد أزمات الانخفاض العرضي المؤقت في الأسعار في منتصف الثمانينيات كالجزائر ومنتصف العقد الحالي في عدد من دول الريع النفطي بما في ذلك بعض دول الخليج العربية، أن الأزمة الاقتصادية المترتبة عن انخفاض مداخيل النفط تليها في الغالب حركات احتجاج اجتماعية وتصعيد مطالب الإصلاح السياسي؛

– بشكل مفارق، يمكن للآثار الاقتصادية السلبية على المستوى المعيشي لمواطني دول الريع العربية أن تكون دافعاً ايجابياً للتعجيل بالإصلاحات السياسية المتعلقة بإطلاق مزيد من الحريات للمواطنين وإشراكهم في الرهانات الوطنية للديمقراطية والتنمية.

كتوصية تخلص إليها الدراسة، فإن إجراءات خفض الإنفاق الحكومي كحل اقتصادي سريع لا يمكن استمرارها على المدى المتوسط والبعيد في دول الريع العربية، فهي فضلا عن كونها لا تقدم سوى حلول مؤقتة، فإنها ذات ضريبة سياسية واجتماعية باهظة، وهو ما يحتم ضرورة السعي نحو تغيير النمط الاقتصادي الريعي وإيجاد نظام اقتصادي أكثر استدامة، حتى لا يرتبط الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية بقرارات تتحدد في الخارج من خلال تقلبات أسعار النفط.

قائمة المراجع:

- المؤلفات:

1- حافظ زياد "أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية"، من كتاب النجار أحمد السيد وآخرون ، دولة الرفاهية الاجتماعية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)؛

2- عبد اللطيف كمال وآخرون، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)؛

3- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012)؛

4- عامر فياض و عبد الواحد الجاسور، ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية، (أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003)؛

5- فتحي محمد البعجة، التطور والاقتصادي للبناء السياسي العربي، الكتاب الأول من عصر الكولونيالية إلى عصر النفط، (بن غازي: دار النهضة، 2006).

- الأطروحات:

1- عيسى مقيليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة باتنة، الجزائر، (2007-2008).

- المقالات:

1 - حمد أحمد الريس، مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل اصلاحها في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الأوراق العلمية، مركز الخليج لسياسات التنمية، ورقة رقم 1، أفريل 2012.

2- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد اغسطس 2015؛

3- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد43؛

4- ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد5،العدد 5، 2008؛

5- ياسر صالح. النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، ورقة سياسات، مؤسسة فريد ريش إيبرت بغداد، عدد نوفمبر 2013.

- مواقع الانترنيت:

1- مصطفى علوي، (2016، 26 جوان). خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية. تم استرجاعها في 20 أكتوبر، 2019 من الموقع https://bit.ly/35YpCmK

2- ماجد الهملان، (2016، 23 فيفري)، كيف يؤثر انخفاض أسعار النفط على اقتصادات الخليج والشرعية السياسية لدوله. تم استرجاعها في 20 مارس، 2018 من الموقع

3- پاتريك كلاوسون و سايمون هندرسون، (2016، جويلية). سياسة الطاقة: أمريكا والشرق الأوسط في عصر الوفرة النفطية. تم استرجاعها في 20 أكتوبر، 2019 من الموقع https://bit.ly/377OoCF

- باللغة الأجنبية:

1- Laurel Graefe, The peak oil debate, Economic Review, Federal Reserve Bank of Atlanta, Volume 94, Number 2, (2009), p.p 1-14.

10. Meliha Benli Altunisik, Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal, Uluslararasiilişkiler, vol 11, N 42, (2014). p.p 75-91.

12. David Murphy & Charles A. S. Hall, Energy Return On Investment, Peak Oil, And The End Of Economic Growth, Annals of the New York Academy of Sciences, ,(2011). p.p 52-72.